

كانت مدينة كركوك جزءاً من إمارتي أردلان

الدكتور نوري طالباني

كانت مدينة كركوك جزءاً من إمارتي أردلان (617هـ - 1284هـ) وبابان (1106هـ - 1267هـ) خلال فترات متفاوتة، ثم أصبحت مركزاً لولاية شهرزور العثمانية حتى عام 1879⁽¹⁾. وقد أشار إلى ارتباطها بإمارة بابان ومن ثم كونها مركزاً لولاية شهرزور شاعر كركوك المعروف الشيخ رضا طالباني (1835-1910) في قصائد وأشعار له باللغات الكردية والفارسية والتركية.⁽²⁾ فقد قال في قصيدة مطولة له باللغة الكردية: انه يتذكر أيام حكم إمارة بابان التي كانت السليمانية مركزاً لها والتي لم تكن خاضعة لا لحكم العجم ولا لسلطة آل عثمان.⁽³⁾ وعندما كان الشاعر في العقد الثالث من عمره تقريبا ونوى زيارة الآستانة، زار وهو في طريق سفره إليها قرية (بريفكان) لزيارة مرقد الشيخ نور الدين البريفكاني.⁽⁴⁾ ونظم الشاعر أمام مزاره قصيدة باللغة الفارسية مجد فيها الشيخ البريفكاني أحد كبار شيوخ التصوف في كردستان. يبدأ الشاعر القادم من كركوك قصيدته بالقول: انه جاء من بلاد شهرزور في طريق سفره لبلاد الروم- ويقصد بها تركيا حيث يطلق عليها الكرد هذه التسمية- ليزور مرقد الشيخ نور الدين.⁽⁵⁾

وفي عام 1879م عندما قررت الدولة العثمانية نقل مركز آيالة شهرزور من كركوك إلى الموصل، سجل لنا الشاعر في بيت شعر له باللغة التركية حزنه وأساه، محذراً الأهالي أيضا من

هذا التحول، وذكر أيضا اسم الوالي الجديد الذي يبدو انه كان معروفاً لديه حيث كان في كركوك قبل ذلك التاريخ. يقول الشاعر: أصبحت الموصل مركزاً للولاية، وأصبح (نافع أفندي) والياً عليها، فالويل للرعية وليطمر الأهالي رؤوسهم بالرماد!⁽⁶⁾

إضافة لهذه الشهادة الشعرية للمراحل التي مرت بها كركوك ودونها لنا الشاعر قبل قرن ونيف، سجل لنا رحالة عثماني معروف شهادته عن هذه المدينة في موسوعة له باللغة التركية تعرف باسم (قاموس الأعلام). يقول العلامة شمس الدين سامي بصدد مدينة كركوك في موسوعته تلك: "أنها تقع ضمن ولاية الموصل التابعة لكردستان وعلى بعد 160 كم من الجنوب الشرقي لمدينة الموصل. وهي مركز آيالة سنجق شهرزور، لها من النفوس 30000 نسمة، وفيها قلعة و36 جامعاً ومسجداً و7 مدارس و15 تكية وخانقاه، و12 خاناً و1282 دكاناً و8 حمامات".⁽⁷⁾ وعن الحالة القومية في مدينة كركوك كتب: "أن ثلاثة أرباع الأهالي من الكرد، والبقية من الأتراك والعرب وغيرهم. وفي المدينة 760 يهودياً و460 كلدانياً".

واحتفظت مدينة كركوك بطابعها الكردي رغم محاولات الإدارة العثمانية تقوية نفوذ ومراكز بعض الأسر التركية التي كانت موضع ثقة سلاطين آل عثمان والتي استقر أجدادها في كركوك بعد نجاح حملة السلطان مراد الرابع عام 1048هـ واستعادته العراق من الصفويين.⁽⁸⁾

وقد عهدت الإدارة العثمانية لرؤساء هذه الأسر التركية الأصل منصب (المتسلمية) أي الإدارة، مع منحهم ألقاباً عالية.⁽⁹⁾ وقدمت هذه الأسر بدورها دعماً مستمراً للحكم العثماني وثقافته، "وكانوا مصدراً خصباً لتزويده بالموظفين".⁽¹⁰⁾

وتتطرق دائرة المعارف الإسلامية للوضع الإداري في منطقة كركوك خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني قائلة: "كانت كركوك مركزاً لآيالة شهرزور في القرن الثامن عشر التي كانت تضم الألوية الحديثة التالية: كركوك وأربيل والسليمانية. ثم أطلق اسم

شهرزور على سنجق كركوك وألحق به لواء كركوك، في حين ظل شهرزور التاريخي - أي السليمانية - خارج السنجق الجديد. وشكلت ولاية الموصل عام 1879، وبقيت كركوك مدينة عسكرية مهمة⁽¹¹⁾. ثم تضيف أن ولاية الموصل كانت مكونة من ثلاثة سناجق أو ألوية هي الموصل وكركوك والسليمانية، وفي

عام 1918 فصلت ثلاث أفضية في شمال الزاب الصغير عن كركوك لتشكل منها لواء أربيل⁽¹²⁾. وبقيت هذه السناجق تابعة لولاية الموصل حين اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث تمكنت القوات البريطانية من احتلالها في نهاية الحرب. فقد احتلت تلك القوات مدينة كركوك في 17 أيار 1918 بقيادة الجنرال مارشال الذي انسحب منها في 27 من الشهر نفسه، وعاد أخيراً لاحتلالها بصورة نهائية في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، لدى إبرام معاهدة صلح مودروس بين بريطانيا والدولة العثمانية⁽¹³⁾. ويلاحظ أنه باستثناء منطقة السليمانية التي تشكلت فيها إدارة كردية برئاسة الشيخ محمود الحفيد يعاونه بعض المستشارين الإنجليز، كانت المناطق الأخرى من ولاية الموصل خاضعة للإدارة المباشرة لجيش الاحتلال الإنجليزي بإشراف عدد من الضباط السياسيين البريطانيين. واكتشف الإنجليز خلال هذه الفترة من احتلالهم للولاية منابع النفط الهائلة في كركوك، فأعادوا النظر في سياستهم السابقة في المنطقة وسعوا إلى البقاء فيها رغم أنها لم تكن ضمن حصتهم بموجب إتفاقية سايكس-بيكو السرية المبرمة عام 1916 بينهم وبين فرنسا. وأدت الجهود التي بذلها لدى فرنسا إلى إقناعها بالتنازل عن هذه الولاية وإبرام معاهدة سان ريمو في 24 نيسان 1920، التي تنازلت فرنسا بموجبها عن الولاية لقاء إعطائها نسبة محددة في شركة النفط التركية TPC التي كانت قد تأسست سابقاً بين تركيا العثمانية وألمانيا بهدف البحث عن النفط واستثماره في حدود ولايتي بغداد والموصل⁽¹⁴⁾. وهكذا كان اكتشاف النفط في كركوك وفي أطرافها سبباً أساسياً لإلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية التي أنشأها الإنجليز عام 1921 من ولايتي بغداد والبصرة والذين نصبوا الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً عليها⁽¹⁵⁾. وقد تم إلحاق ولاية الموصل التي تشكل كركوك جزءاً مهماً منها بالعراق بعد صدور قرار مجلس عصبة الأمم في كانون الأول 1925 لتسوية حدود هذه الولاية. وقد اتخذ القرار المذكور بعد تقديم لجنة الحدود الدولية تقريرها إلى مجلس العصبة، عقب زيارتها للولاية في شهر شباط من العام نفسه⁽¹⁶⁾. وكانت الإدارة البريطانية قد جعلت الأجواء مناسبة لزيارة هذه اللجنة الدولية للولاية والتي قدمت إليها بقصد الاستكشاف والاستطلاع. فقد نظمت في كانون الأول من عام 1924 زيارة للملك فيصل الأول لأرجاء ولاية الموصل باستثناء منطقة السليمانية، لحث الناس فيها على طلب الانضمام للدولة العراقية الحديثة التي تأسست في أواسط 1921. وقد جعلت الإدارة البريطانية من زيارة الملك للولاية مناسبة لرفع العلم العراقي على مباني الدوائر الرسمية فيها، وذلك قبل البت بمصيرها من قبل مجلس عصبة الأمم⁽¹⁷⁾. ويؤكد العديد من الباحثين العراقيين، وفي مقدمتهم المرحوم عبد الرحمن البزاز على أن الجهود البريطانية هي التي حسمت الأمر لصالح العراق وجعلت ولاية الموصل جزءاً منه. ويجب القول هنا بأن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لبريطانيا هي التي دفعتها لإلحاق ولاية الموصل بالعراق. فقد كانت بريطانيا الدولة المنتدبة علي العرق، تخطط لإرسال نفط كركوك إلى الموانئ الواقعة علي الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ومن ثم شحنها من هناك إلى أوروبا والغرب. وكان يتعذر آنذ إرسال نفط كركوك إلى تلك الموانئ إلا عبر الأراضي العراقية، عن طريق إنشاء خط للأنابيب تمتد من كركوك حتى الموانئ السورية واللبنانية. فلم يكن بإمكانها مثلاً إرسال نفط كركوك عبر الأراضي التركية نظراً لتوتر العلاقات آنذاك بين بريطانيا وتركيا التي كانت تطالب بولاية الموصل وتعتبرها جزءاً منها. وقد تم فيما بعد - في أواسط الثمانينات - ربط كركوك بميناء جيهان التركي بأنبوب خط جديد لنقل النفط، ليتم شحنه من هناك إلى أنحاء العالم⁽¹⁸⁾.

ورغم أن إلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية المستحدثة قد تم بقرار دولي، إلا أنه كان مشروطاً بوجوب التزام كل من بريطانيا والعراق "الأخذ بالحسبان رغبات الأكراد الذين كانوا يطالبون بوجوب تعيين موظفين من أصل كردي لإدارة بلادهم، وبأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المرافق الخدمية المختلفة"⁽¹⁹⁾. لكن الحكومات العراقية المتلاحقة تراجعت عن هذه الالتزامات الدولية ومارست في منطقة كركوك بالذات سياسة مغايرة لتلك الالتزامات، إذ حاولت دوماً منع الكرد من لعب أي دور لهم في

مقدرات كركوك، خاصة بعد إدراكها لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للدولة العراقية المستحدثة وللمصالح الحيوية الإنجليزية.⁽²⁰⁾ تبين ذلك مباشرة بعد احتلال كركوك، حيث قررت الإدارة البريطانية المحتلة ومن بعدها الحكومات العراقية المتعاقبة إبقاء اللغة التركية لغة للتعليم والإدارة في كركوك وحتى نهاية العشرينات، مع إعطاء دور للترکمان لا يتناسب مع حجمهم ونسبتهم السكانية داخل المدينة وفي اللواء، وهي نفس السياسة التي كان العثمانيون يتبعونها فيما مضى. وتم التنسيق بين الحكومات العراقية المختلفة وإدارة شركة نفط العراق التي كان الإنجليز يديرونها وتتخذ من كركوك مركزاً لها، بهدف استقدام أبناء

المحافظات العراقية الأخرى لاستخدامهم في منشآت الشركة داخل كركوك وفي أطرافها. ولهذا السبب بالذات "تهافت على لواء كركوك آلاف من العمال والمحترفين والفنيين، تتبعهم آلاف أخرى من أصحاب المهن المختلفة وصغار التجار والباعة وطالبي الرزق".⁽²¹⁾ وترتب على استخدام هذا العدد الهائل من العمال والفنيين وغيرهم في منشآت الشركة والقادمين من الألبوة الأخرى، ظهور أحياء شبه مستقلة خاصة بالعرب والآشوريين والأرمن داخل الأحياء القديمة في كركوك القريبة من تلك المنشآت.⁽²²⁾ ويقدر بعض الباحثين نسبة الزيادة في عدد سكان كركوك للفترة من 1919 إلى 1968 إلى خمسة أضعاف ما كان عليه، وعدد المهاجرين إليها للفترة ما بين 1947-1957 وحدها ب(39000) مهاجر.⁽²³⁾ ويجب الإشارة هنا إلى أن نسبة العمال والمستخدمين الكردي في منشآت الشركة كانت تأتي بعد الآخرين ولا تتناسب مطلقاً مع عدد نفوسهم في المدينة وفي اللواء (المحافظة).⁽²⁴⁾ تبين ذلك بوضوح بعد إنشاء شركة النفط في بداية الخمسينات لمئات الدور السكنية لمستخدميها في منطقة أطلق عليها أسم (عرفة/ Arrapha) أو كركوك الجديدة. لقد كان معظم شاغلي تلك الدور من الآشوريين والأرمن والعرب والترکمان، ما جعل الكرد يشعرون بالغبن الذي لحق بهم منذ البداية. وهكذا أدى استثمار حقول النفط في كركوك وفي أطرافها إلى استيطان أعداد كبيرة من أبناء المحافظات الأخرى داخل مدينة كركوك. واستمرت الحكومات العراقية في العهد الملكي في إتباع السياسة نفسها، أي تشجيع غير الكرد على الاستيطان في كركوك ومنع استخدام اللغة الكردية في التعليم الابتدائي في الأحياء الكردية.⁽²⁵⁾ كما منعت الكرد أيضاً من الاحتفال بعيد نوروز في كركوك، بينما كانت تسمح بإحيائه أحياناً في بعض مدن أخرى من كردستان. ومع ذلك يجب القول أن هذه الحكومات لم تكن تمارس سياسة طرد الكرد من كركوك، ولا توضع العراقيل أمام هجرة الفلاحين إليها من القرى الكردية التابعة للواء خلال سنوات القحط والجفاف. غير أن وزارة ياسين الهاشمي خططت منذ أواسط الثلاثينات لتوطين عشائر عربية رحالة في سهل الحويجة في جنوب غربي اللواء، وذلك بإنشاء مشروع للري جلب الماء من نهر الزاب الصغير إلي السهل المذكور.⁽²⁶⁾

واستبشر الكرد في كردستان وفي كركوك بالذات بوقوع ثورة تموز 1958 وساندوها بقوة، بأمل أن تضع حداً لسياسة التمييز التي كانت تمارس ضدهم، وطالبوا قيادتها بالسماح باستخدام اللغة الكردية في مرحلة التعليم الابتدائي في المناطق الكردية من كركوك.⁽²⁷⁾ لكن تعيين عدد من المسؤولين العسكريين والمدنيين المعروفين بضيق أفق تفكيرهم السياسي في مناصب حساسة في كركوك حال دون وقوع أي تغيير في أوضاع الكرد فيها، كما استمرت الأجهزة الأمنية في ملاحقة العناصر السياسية التي كانت ملاحقة خلال العهد الملكي. وبمجة العمل على حفظ التوازن بين الكرد والترکمان في كركوك، اتخذ المسؤولون الجدد، خاصة قائد الفرقة الثانية في كركوك وهو الجنرال ناظم الطبقجلي، عدداً من الإجراءات التي كان يستشف منها الانخياز للترکمان.⁽²⁸⁾ كذلك بعث الطبقجلي بالعديد من الكتب الرسمية السرية إلى وزارة الدفاع في بغداد التي كانت تتولى عملياً حكم العراق، متهماً فيها الكرد بإثارة المشاكل والزعم

بأنهم يعملون في كركوك على (إنشاء جمهورية كردستان) و(بعث إقليم كردستان).⁽²⁹⁾ وقد اعتبر الطبقجلي مطالبة المثقفين الكرد بإنشاء مديرية للإشراف على الدراسة الكردية في كركوك "دليلاً على نواياهم وسعيهم لإنشاء هذه الجمهورية المزعومة".⁽³⁰⁾ وكانت هذه المديرية موجودة في كركوك عام 1931 تحت اسم (مفتشية معارف منطقة كردستان). وقد أيدت

نقابة المعلمين المركزية وأوساط سياسية عراقية أخرى هذه المطالب الكردية. ولا نجافي الحقيقية إذا ما قلنا أن ما قام به الطبقجلي عندما كان قائداً للفرقة الثانية في كركوك وحاكماً فعلياً لكل المنطقة الشمالية لم يصب في خانة حفظ التوازن بين القوميات المتأخية في كركوك وفي المنطقة، بل ساهم في إثارة التفرقة بينها. إن تعيينه بهذا المنصب الحساس كان خطأ من جانب قيادة ثورة تموز التي يبدو أنها سارت على نهج الحكومات العراقية السابقة التي كانت تعين كبار المسؤولين في المنطقة الكردية من العرب وحدهم، بينما كانت تسمي بعض الكرد مسؤولين في وسط أو في جنوب العراق. ولهذا السبب عينت الجنرال فؤاد عارف (الكرد) متصرفاً للواء كربلا بدلاً من تسميته قائداً للفرقة الثانية أو متصرفاً للواء كركوك أو لأحد الألوية الكردية الأخرى.⁽³¹⁾ لقد كان الجنرال فؤاد عارف يتمتع بثقة زعيم الثورة الجنرال عبد الكريم قاسم وكان قريباً منه، بل حال دون اغتياله في مكتبه في وزارة الدفاع من قبل العقيد عبد السلام عارف في تشرين الأول من عام 1958.⁽³²⁾ والراجح لدينا أن وجود الجنرال فؤاد عارف في كركوك كان سيحول دون توتر الأوضاع فيها الذي مهد - فيما بعد - لوقوع الأحداث الدموية المؤسفة التي وقعت في كركوك في تموز 1959. في الواقع أن الأوضاع في كركوك قد توترت بعد وصول الطبقجلي إليها بسبب انخيازه المكشوف لإحدى القوميات فيها، وإثارته النعرات والتفرقة بين القوميات المتأخية فيها. تبين ذلك بوضوح بعد الكشف عن مضامين الكتب السرية التي أرسلها إلى وزارة الدفاع بعد فترة قصيرة من وصوله كركوك.⁽³³⁾ واستمرت هذه الأوضاع غير الطبيعية في كركوك حتى بعد إحالة الطبقجلي على

التقاعد في شهر آذار 1959 وتعيين قائد جديد للفرقة الثانية هو الجنرال داود الجنابي الذي كان معروفاً بميوله اليسارية. لقد عين الجنابي عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة للعقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل والذي كان متعاوناً مع الطبقجلي والأوساط القومية والبعثية. وخلال وجود الجنابي في كركوك أصبح الوضع طبيعياً بالنسبة للكرد، فاحتفلوا فيها بصورة علنية بعيد نوروز وبمشاركة المسؤولين فيها أيضاً. ومع ذلك فإن الأوضاع العامة في المدينة بقيت متوترة وغير طبيعية، وجاءت الأحداث السياسية اللاحقة لتؤكد ذلك، خاصة بعد إحالة الجنرال الجنابي على التقاعد في أواسط حزيران من عام 1959. وقد لعبت الأجهزة الأمنية في كركوك والدوائر المسؤولة في وزارة الدفاع دوراً مؤثراً ومكشوفاً في إثارة التفرقة بين الكرد والتركمان من جديد، ما مهد لإعادة الأوضاع في كركوك إلى ما كانت عليها في عهد الجنرال الطبقجلي. وهكذا أصبحت الأجواء مهيأة لوقوع الأحداث المؤسفة التي وقعت في تموز من عام 1959، تلك الأحداث التي أحدثت شرخاً في العلاقة ما بين الكرد والتركمان.⁽³⁴⁾ وما زاد في تعقيد تلك الحالة غير الطبيعية وتوتر الأوضاع في المدينة، قيام منظمات سرية تركمانية باغتيال وجوه كردية في كركوك، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية فيها.⁽³⁵⁾ وقد أجبرت هذه الاغتيالات عشرات بل مئات العائلات الكردية في الأحياء المختلطة من المدينة إلى ترك مساكنها أو الانتقال إلى المدن الأخرى، هذا فضلاً عن أن عدداً من الموظفين الكرد نقلوا إدارياً إلى خارج كركوك. وعقب حوادث تموز 1959، نقلت وزارة الدفاع بدورها عدة وحدات عسكرية من الفرقة الثانية إلى وسط وجنوب العراق، وكان معظم منتسبيها من ضباط وضباط صف من الكرد. كذلك ساد في كركوك بعد تلك الأحداث إرهاب شديد ضد الكرد، وأعتقل مئات الأشخاص الذين أحيل معظمهم إلى المحاكم العرفية العسكرية في بغداد. وتعتبر هذه الفترة بداية لسياسة إجبار الكرد على ترك كركوك بوسائل شاركت في تنفيذها الدوائر الأمنية والتنظيمات الإرهابية التركمانية السرية التي أمعنت في تنفيذ عمليات الاغتيال وحرق المحال التجارية للكرد، مع عدم اتخاذ أية إجراءات قانونية جادة بحقهم.⁽³⁶⁾

وتعرض الكرد بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963 إلى اعتداءات كثيرة، كما اعتقل عدد كبير منهم من قبل (الحرس القومي) الذي انخرط في صفوفه أعداد من الشباب التركماني. وقامت الأجهزة الأمنية بالتعاون مع الحرس القومي بهدم عدة أحياء شعبية كردية في كركوك وإجبار ساكنيها على الرحيل من المدينة. واشتدت عمليات الانتقام ضد الكرد بعد مباشرة الجيش العراقي.

هجومه على البيشمه ركه (المقاتلين الكرد) في حزيران 1963. وقامت السلطة أيضاً بتدمير جميع القرى الكردية المجاورة لمدينة كركوك أو للمنشآت النفطية والتي بلغ عددها (13) قرية، كما طردت الفلاحين الكرد من (33) قرية أخرى في ناحية (دوبز) القريبة أيضاً من كركوك.⁽³⁷⁾ واتخذ النظام منذ ذلك الحين إجراءات عديدة استهدفت جميعاً طرد الكرد من المدينة، منها:

1- نقل أعداد كبيرة من الموظفين في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية، الذي شمل أيضا المعلمين والمدرسين الذين نقلوا إلي وسط وجنوب العراق، مع استقدام الموظفين العرب من المحافظات الأخرى لإحلالهم محل الكرد.

2- نقل أعداد كبيرة من العمال الكرد العاملين في منشآت النفط أو تسريحهم من العمل، مع إحلالهم بالعرب الوافدين وتعيينهم في أماكنهم رغم عدم كفاءتهم لأن معظمهم كانوا من أبناء العشائر.

3- إنشاء الربايا العسكرية فوق المرتفعات والتلال المحيطة بكركوك وبالمنشآت النفطية واعتبارها (مناطق أمنية) لا يجوز الاقتراب منها، مع زرع الألغام حولها.

4- تسليح العشائر العربية التي تم توطينها في القرى التي طرد منها الكرد، وتشكيل وحدات نظامية منهم ومن العشائر العربية القاطنة في قضاء الحويجة، وذلك لمساندة الجيش في هجماته على القرى الكردية في اللواء.

5- تغيير أسماء المدارس والشوارع وحتى أسماء المحلات التجارية داخل كركوك، بأسماء عربية لامت بصلة الى تاريخ المنطقة.

واستمر نظام الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف في اتباع السياسة ذاتها ولكن بدرجة أخف، وذلك بعد الإطاحة بالبعثيين والانقلاب عليهم في تشرين الأول من عام 1963.

لكن سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك اتخذت لها بعداً آخر بعد عودة حزب البعث الى السلطة في انقلاب آخر في تموز 1968. فقد خطط النظام الجديد لسياسة أخرى اصبح هدفها الأساس إجراء تغييرات عميقة في الحالة القومية في كركوك مع الأمر بتنفيذها والالتزام بها بدقة من قبل جميع أجهزة النظام كمنهج ثابت للدولة.

ولكي يبرر النظام سياسته هذه، ضاعف من هواجس الخوف والقلق لدى المواطن العربي لإشعاره بأنه في مواجهة خطر هيمنة الكرد على نفط كركوك، منيع الثروة في العراق⁽³⁸⁾. ونشر بصدد ممارسات النظام بهدف تعريب كركوك، خاصة منذ أواسط عام 1975 إلى:

1- نقل البقية المتبقية من الموظفين الصغار والعمال الكرد العاملين في مختلف قطاعات ومنشآت الدولة إلي خارج كركوك، وجلب العرب لإحلالهم محلهم. والكرد الذي يترك كركوك،

موظفاً كان أم عاملاً لا يسمح له بالعودة الى مدينته حتى بعد إحالته على التقاعد أو تركه الوظيفة لأي سبب كان.⁽³⁹⁾

2- تبديل أسماء الأحياء الكردية وإطلاق أسماء عربية عليها بعيدة عن تراث المنطقة، وكذا الأمر بالنسبة للمدارس والمحلات التجارية التي لا تحمل أسماء عربية.

3- فتح شوارع عريضة في الأحياء الكردية واستملاك الدور فيها بتعويضات زهيدة، مع عدم السماح لأصحابها بشراء قطع من الأراضي أو دور أخرى داخل كركوك، لإجبارهم على تركها.

4- منع الكرد من حق بيع دورهم وعقاراتهم لغير العرب، كذلك منعهم من شراء أي عقار أو دار بأي وجه من الوجوه.

5- امتناع دائرة البلدية من إعطاء الكرد (إجازة البناء) أو (إجازة ترميم البناء) حتى ولو كانت دورهم أو عقاراتهم بحاجة ماسة للترميم.

6- نقل مركز المحافظة من بنايتها القديمة الى المنطقة المعربة من المدينة (طريق كركوك-بغداد)، ونقل معظم الدوائر الرسمية الأخرى ومقرات المنظمات المهنية والنقابات الى المنطقة ذاتها.

7- إنشاء العديد من المعامل والمنشآت الحكومية في المنطقة الجديدة من كركوك التي تم توطين الألوف من العوائل العربية فيها، خاصة بالقرب من طريق كركوك-الحويجية، مع بناء البيوت السكنية للعمال الذين استقدموا من وسط وجنوب العراق للعمل فيها.

8- توطين عشرات الألوف من العرب الذين تم جلبهم من وسط وجنوب العراق داخل مدينة كركوك. وقد جلبوا في مجموعات متلاحقة وتم توفير السكن والعمل لهم. والعملية لاتزال مستمرة لحد الآن أيضاً.

9- تشجيع الكرد علي مغادرة كركوك وأعلان النظام بقرارات عديدة استعداده لاعطاء منحة مالية للأسرة الكردية التي تتركها، مع تأمين السكن لها في (منطقة الحكم الذاتي) أو في وسط وجنوب العراق، باستثناء تكريت وبغداد وديالى. ثم أصدر قراراً يحمل رقم 1391 في 20 تشرين الأول 1981، تشكل بموجبه لجنة للإشراف على نقل (العاطلين عن العمل في منطقة الحكم الذاتي) بالإضافة إلى سكان كركوك إلى وسط وجنوب العراق.

10- بناء العديد من الأحياء الجديدة داخل مدينة كركوك لتوطين (العرب الوافدين) فيها.⁽⁴⁰⁾ وتشبه هذه الأحياء المستوطنات الإسرائيلية التي تم بنائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتمتع المستوطنون العرب في كركوك بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كحقهم في حمل السلاح والحصول على السكن وتأمين العمل لهم، وهو ما جعلهم ينظرون للسكان الأصليين نظرة استعلائية كونهم أدوات الاستيطان في المنطقة. ويتمتع المستوطنون الجدد أيضاً بالحماية الأمنية الخاصة التي توفرها لهم النظام الذي سلح معظمهم بالأسلحة الخفيفة. وقد تم تعيين معظم هؤلاء (الوافدين) - وهي التسمية الرسمية لهم - في دوائر

الأمن والشرطة والمخابرات، أو في منشآت النفط والمؤسسات والمعامل والمصانع الحكومية. كما أن كثيراً من منتسبي القوات المسلحة من ضباط وصف وجنود تم توطينهم في الدور الخاصة التي بنيت لهم داخل كركوك وفي أطرافها، بالقرب من الوحدات العسكرية للفيلق الخامس ومعسكر خالد المستحدث من قبل النظام. ووزع النظام أيضاً في بداية عام 2001 قطع أراض سكنية أخرى على مجموعات جديدة من منتسبي القوات المسلحة، مع منحهم تسهيلات من المصرف العقاري لأجل الإسراع بتشديد الدور عليها.

ونكتفي هنا بالإشارة الى أسماء الأحياء الجديدة التي بناها النظام داخل مدينة كركوك خلال السنوات الأخيرة. علماً بأن عملية إقامة أحياء جديدة لازالت مستمرة نظراً لاستمرار النظام في جلب المزيد من العوائل العربية لتوطينها في كركوك وفي أطرافها. والأحياء أو (المستوطنات) العربية المستحدثة في كركوك منذ بداية السبعينات هي: حي الكرامة قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية،⁽⁴¹⁾ وحي (المثنى) على الطريق بين كركوك ويارولي قرب مخازن عتاد الفرقة الثانية شمالي مدينة كركوك، وحي (شهداء قادية صدام) بالقرب من حي (الكرامة)، وحي (الأندلس) على الطريق بين كركوك وأربيل في شمالي المدينة، وحي (البعث)، وحي (الواسطي)، وحي (السكك)، وحي (غر ناطة)، وحي (الحجاج)، وحي (العروبة)، وحي (الشرطة)، وحي (قتيبة)، وحي (الأمن)، وحي (الوحدة)، وحي (الحرية). كذلك أضاف النظام حوالي ألف وحدة سكنية جديدة لحي (عرفة) للعمال العرب الوافدين الذين تم استخدامهم في شركة النفط، وبنى أيضاً عدة مئات من الدور السكنية للعمال الوافدين العاملين في معمل استخلاص الكبريت وفي مصفى النفط على الطريق بين كركوك - دوبر (التي عُربت تسميته الى الدبس). وقد حول النظام أطراف مدينة كركوك الى قواعد عسكرية ضخمة بنى فيها مئات الدور للضباط ومئات أخرى لضباط الصف، خاصة قرب معسكر خالد ومقرات الفرق العسكرية والفيلق الخامس⁽⁴²⁾ ويجب الإشارة أيضاً الى العمل التخريبي الذي قام به

النظام العراقي في قلعة كركوك التاريخية، حيث حولها الى قلعة حربية بعد تدمير جميع الدور والمباني الأثرية فيها، بما فيها من جوامع مع كنيستها القديمة. وإذا كان النظام العراقي قد باشر سياسته العنصرية هذه ضد الكرد منذ 1963 وشدت في تنفيذها منذ بداية السبعينات، فقد بدا بتنفيذها ضد التركمان أيضاً منذ بداية الثمانينات. أما الآشوريون والأرمن، فقد اعتبرهم عرباً بجرة قلم! ولكي يسبغ (الشرعية) على عمليات توطين عشرات الألوف من العائلات العربية في كركوك، قام بتزوير سجلات الأحوال المدنية فيها والمستندة على الإحصاء الرسمي للسكان لعام 1957، وذلك بإضافة أسمائهم إليها حتى يعتبروا كما لو كانوا مسجلين فيها قبل التاريخ المذكور. ولتحقيق هذا الهدف بالذات، استبدل جميع الموظفين غير العرب من منتسبي دائرة الأحوال المدنية في كركوك، بأخرين بعثيين جلبوا من مناطق أخرى من العراق. وبذلك يمكن القول أن الدولة أخذت تمارس بنفسها عملية تزوير رسمية، من أجل أهداف سياسية غير مشروعة. وفي السياق نفسه، بدل النظام الاسم التاريخي لكركوك وأطلق على المحافظة أسم (التأميم) بعد تأميم شركات النفط العاملة في العراق في حزيران 1972. كذلك قلص من مساحة المحافظة عن طريق

ضم أربعة أقصيه منها للمحافظات المجاورة، بهدف جعل الكرد أقلية سكانية في محافظة كركوك. فقد ألحق عام 1976 قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين (تكريت) المستحدثة والبعيدة عن طوزخورماتو، بينما لم يلحق بها قضاء الحويجة المجاور لها رغم أن معظم سكانه من العرب. كذلك ألحق قضائي جم جمال وكلاهما بمحافظة السليمانية، وقضاء كفري بمحافظة ديالى. وأخيراً، جعل من قضاء دوبر ناحية ملحقة بقضاء كركوك، بينما حول ناحية داقوق إلى قضاء، واستحدثت ناحية جديدة فيه باسم (الرشاد). وأجرى النظام تعديلات أخرى في الحدود الإدارية لجميع الأضية والنواحي التابعة لمحافظة (التأميم) بهدف تحقيق هدفه المشار إليه أعلاه، أي جعل الكرد أقلية سكانية في كل الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة باسمها الجديد.

ومع تنشيط عمليات الاستيطان في كركوك وأطرافها وإحداث تغييرات ديموغرافية عميقة فيها لإسبغ الطابع العربي عليها، دمر النظام البنية التحتية للمناطق الريفية التي لم يستطع توطين العرب فيها لأسباب أمنية خاصة بها.⁽⁴³⁾ فقد قام بتدمير جميع القرى الكردية في المناطق الشرقية والشمالية من المحافظة، وأجبر سكانها على النزوح منها والاستيطان في مجمعات سكنية بنيت خصيصاً لهم تدار من قبل الأجهزة الأمنية. وعندما نفذ النظام عمليات الأنفال السيئة الصيت خلال عامي 1987 و1988 والتي تجاوز عدد ضحاياها 180 ألف مدني كردي، كانت حصة منطقة كركوك منها أكثر من النصف، إذ لم يكن بوسع القرويين في هذه المناطق البعيدة نسبياً عن الحدود الدولية الوصول إليها، فاضطروا إلى تسليم أنفسهم للسلطات العسكرية والأمنية التي أرسلتهم إلى جنوب العراق قرب الحدود السعودية، ليدفنوا أحياء في صحاريها القاحلة.⁽⁴⁴⁾

واستمر النظام العراقي في تنفيذ سياسته الرامية لتعريب كركوك وأطرافها وسط صمت وعدم اكتراث على النطاقين الإقليمي والدولي، رغم أن ممارساته العنصرية هذه كانت أشد قسوة ووحشية من ممارسات الأنظمة العنصرية المدانة دولياً. وهكذا فقدت كركوك منذ بداية الثمانينات وجهها الطبيعي بسبب نزوح موجات (العرب الوافدين) إليها وهيمنتهم على جميع مراكز القوى وعلى الإدارة والأجهزة الأمنية والمخابراتية فيها، فضلاً عن سيطرتهم على المرافق الاقتصادية والمؤسسات والتنظيمات المهنية المختلفة واستحوادهم على معظم الأراضي الزراعية في المحافظة. واصبح بوسع المرء أن يلاحظ بسهولة وجود حشود من البشر لا صلة لهم بالمدينة وبالمنطقة قد أصبحوا الأمرين والناهين فيها، بينما تحول أبناء المدينة إلى غرباء وعرضة للاضطهاد والاحتقار من قبل الوافدين من المستوطنين الجدد.⁽⁴⁵⁾

وشدد النظام من إجراءاته القمعية ضد أبناء كركوك بعد اندحاره في حرب الخليج الثانية واندلاع شرارة الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط. فقد أمر علي حسن المجيد وزير الدفاع

والمشرف على القاطع الشمالي آنذاك، اتخذ إجراءات قسرية ضد أبناء المدينة خوفاً من وقوع أي تحرك فيها، فأمر في البداية بإلقاء القبض على أكثر من ثلاثين ألف كردي من أبناء كركوك، كان من بينهم العديد من العسكريين المجازين. وقد مات بعضهم بسبب حشرهم في أماكن ضيقة وغير صحية، مع عدم تقديم الماء والمأكل لهم لأيام، علماً بأن معظمهم كانوا صائمين بمناسبة شهر رمضان المبارك. وخلال الفترة نفسها، أمر المجيد أيضاً بهدم حي كردي في (شوربيجة) وحي آخر يسكنه الكرد والتركماني في (ألماس)، قرب منطقة (كاورباغي). وازدادت هواجس الخوف لدى رموز النظام بعد تحرير معظم أجزاء كردستان خلال الأسبوعين الأوليين من شهر آذار 1991، فاتخذوا استعدادات عسكرية واسعة خوفاً لتعرض المدينة لهجوم المقاتلين الكرد الذين تقدموا نحو كركوك وأحاطوا بها من أطرافها الشمالية والشرقية. وبعد قتال عنيف داخل شوارع المدينة دام بضعة أيام واستخدم فيه الرماح والصواريخ والمدافع والمروحيات العسكرية في ضرب الأحياء الكردية، اضطرت النظام إلى التقهقر والانسحاب منها. وتم تحرير المدينة مساء يوم نوروذ ولكن بشن باهض دفع من دماء العشرات من البيشمه ركه وآخرين من أبناء المدينة، بينهم بعض النساء اللواتي كن يساعدن المقاتلين أثناء ذلك المعامل الأمنية والمخابراتية ومقرات حزب البعث فيها. (46)

ونظراً لأهمية كركوك بالنسبة للنظام وكونها تشكل عازلاً أمنياً لمناطق تكريت وبغداد، فقد ضاعف من استعداداته العسكرية وتنسيقه الأمني مع مجموعات (مجاهدي خلق) الإيرانية التي تحولت إلى قوة من المرتزقة تدافع عن النظام بشراسة، فاستطاعت عدة مفارز منها دخول مدينة كركوك بعد تخفي أفرادها بالأزياء الخاصة بالمقاتلين الكرد. وتعرضت المدينة خلال ثلاثة أيام متوالية اعتباراً من 27 آذار 1991 إلى قصف مركز جميع أنواع الأسلحة الثقيلة، مما أجبر سكانها على الخروج منها تاركين ورائهم جميع أموالهم وممتلكاتهم التي تعرضت للنهب والسرقة من قبل منتسبي وحدات القوات الخاصة (العرب الوافدين) الذين هرب معظمهم بعد وصول البيشمه ركه للمدينة، ثم عادوا إليها بصحبة الجيش والقوات الخاصة.

وتعذر على الكثيرين من الكرد والتركماني الذين اضطروا إلى ترك كركوك، العودة إلى دورهم فيها خوفاً من القصف ومن بطش القوات الخاصة فيها. وهكذا كان فشل انتفاضة آذار 1991 سبباً آخر يضاف للأسباب الأخرى التي أجبرت أبناء كركوك على الرحيل منها، خاصة الشباب الذين شاركوا في الانتفاضة بشكل أو بآخر.

وتعرض أبناء كركوك بعد عودة الأجهزة الأمنية والتنظيمات الحزبية إليها في بداية نيسان 1991 إلى حملة شرسة شملت هدم عدد من الدور في الأحياء الكردية، بالإضافة إلى إلقاء القبض على الكثير من الشباب بتهمة المشاركة في الانتفاضة، وهو ما دفع الآخرين إلى الهروب والتوجه نحو المناطق الأخرى من كردستان. ولم يحترم النظام تعهده التي التزم بها للمثلي الجبهة الكردستانية خلال التفاوض معه في أواسط 1991 والمتتمثلة بالسماح لأهالي كركوك بالعودة إلى ديارهم. وكان ذلك بداية لحملة جديدة أخرى من الطرد والترحيل أخذت تشتد مع الأيام. ويتبين من الإحصاءات التي نشرتها المنظمات الكردية والعالمية المهتمة بحقوق الإنسان، والمراكز التي تشكلت داخل وخارج كردستان للدفاع عن حقوق المهجرين والمرحلين من أبناء كركوك، أن تيرة الطرد بدأت بالزيادة بعد إخفاق المفاوضات مع النظام وسحبه لأجهزته الإدارية من محافظات أربيل

والسليمانية ودهوك في أيلول 1991. واشتدت حملات الطرد خلال السنوات 1994 و1995 و1996، خاصة منذ بداية 1997 أثناء تهيئة النظام الأجواء لإجراء إحصاء رسمي في ذلك العام. (47) ولجأ النظام إلى أسلوب آخر غير مألوف حتى في الدول المؤسسة على أسس عنصرية، كجمهورية جنوب أفريقيا سابقاً وإسرائيل. فقد طالب الكرد بتغيير قوميتهم وتسجيل أنفسهم عرباً، وأعد استمارات خاصة بذلك ورد فيها حقل يدون فيه رب العائلة أن تسجيلهم كأكراد تم (خطأ) في الإحصاءات السابقة! (48) وهدد النظام بطرد جميع من لا يملأ تلك الاستمارات من كركوك. وباشر باتخاذ هذه الإجراءات قبل تنظيم إحصاء عام 1997 الذي جاء أكثر تزويراً من الإحصاء العام لسنة 1977. (49) وقد استمر النظام في ممارساته العنصرية هذه حتى

بعد إتمام عملية الإحصاء. فقد جاء في خطاب لأحد أقطاب النظام المشرف علي تعريب كركوك، وهو عزت إبراهيم الدوري، أنه ليس بوسع غير العرب البقاء في كركوك ! (49) وذهب النظام إلى ابعاد من ذلك، حيث منع في السنوات الأخيرة نقل جثث موتى (الوافدين العرب) الشيعة إلى مدينة النجف الأشرف وإجبار ذويهم علي دفنهم في كركوك، وذلك كي تكون للعرب مقبرة خاصة بهم في المدينة علي غرار المقابر الخاصة بالكرد و التركمان. فمن المعلوم لدي الجميع انه لا توجد في هذه المدينة غير مقابر خاصة بالكرد، وأخرى بالتركمان.

إن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى أن عدد المرحلين من كركوك وأطرافها إلى المنطقة المحررة من كردستان قد تجاوزت 108000 إنسان، معظمهم من مدينة كركوك. ويعيش هؤلاء التعساء في ظروف سيئة للغاية وفي مخيمات ومجمعات لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة، ويعتمد معظمهم في عيشتهم على المساعدات التي تقدمها لهم المنظمات الإنسانية. وأمام حالة اليأس والبؤس التي يعيشون فيها والتي استمرت سنوات عديدة، حاول ويحاول العديد من أبناء هؤلاء المرحلين التوجه نحو الغرب بطرق غير شرعية. وفقد الكثيرون منهم حياتهم أو ما في حوزتهم من مال قبل وصولهم إلي إحدى الدول الأوروبية.

ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لا يزال يتجاهل الأوضاع المأساوية لهؤلاء المرحلين من ديار آبائهم وأجدادهم، ولا يمارس الضغط على النظام العراقي لإيقاف حملات الطرد والسياسة العنصرية المناوئة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 لسنة 1991 ولجميع المواثيق الدولية التي التزم بها العراق كونه عضو في الأمم المتحدة وفي هيئاتها العديدة.(50)

والمؤسف أيضا أن معظم أطراف وفعاليات المعارضة العراقية لا تزال تتجاهل هي أيضا ممارسات النظام ولا تدينها بصورة صريحة، وهو ما يضع مسألة الثقة بين العرب والكرد في امتحان عسير وما يترتب على ذلك من آثار قد تهدد الكيان العراقي بالانهيار.

إن من واجب جميع المخلصين لوحدة الكيان العراقي ولاستمرار العلاقات التاريخية بين العرب والكرد و التركمان والكلدو-آشوريين إدانة سياسة النظام العراقي الرامية إلي تغيير الواقع القومي في كركوك وفي المناطق الأخرى من كردستان الخاضعة لسيطرته. ويجب قبل أن تتفاقم سياسة النظام وتصل إلى حد طرد جميع السكان الأصليين من كرد و تركمان و كلدو-آشوريين من هذه المناطق، وما يترتب علي لذلك من آثار خطيرة في المدى البعيد، وضع هذه المناطق تحت حماية المجتمع الدولي تطبيقاً للقرار الدولي رقم 688 لسنة 1991 الذي يلزم الحكومة العراقية باحترام حقوق الإنسان في العراق بوجه عام، وفي المنطقة الكردية بوجه خاص.

إن استمرار النظام العراقي في تنفيذ سياسته الرامية إلى إخلاء كركوك من سكانها الأصليين وعدم اكرائها بالاحتجاجات شبه المستمرة والتقارير الدورية للمنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان وبتقارير المنسق الدولي لحقوق الإنسان في العراق، يؤكد أن لاشيء يوقف النظام عن تنفيذ سياسته العنصرية هذه إلا بإجباره على إيقاف الترحيل. كما يجب إلزامه بإعادة المرحلين إلي ديارهم تحت إشراف دولي، وإعادة المستوطنين العرب إلى المناطق التي جلبوا منها. ولا يتم ذلك إلا بوضع هذه المناطق تحت حماية دولية لحين سقوط النظام وإقامة نظام ديمقراطي سليم في العراق، وهو ما طالبت به عشرات المنظمات المدنية والأحزاب السياسية الكردستانية والهيئات والمنظمات والشخصيات العالمية المعروفة العاملة في مجال حقوق الإنسان التي قدمت مذكرة في 29 كانون الأول 2000، موجهة إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن والي جميع الهيئات الدولية الأخرى في المنظمة العالمية.

لندن 30 / 5 / 20

الهوامش

1- تأسست إمارة أردلان في القسم الشرقي من كردستان عام 617هـ، وكانت على جانب كبير من القوة والشأن، واتسعت حدودها لتشمل خلال فترات معلومة منطقة كركوك، وانتهت الإمارة عام 1284هـ. أما إمارة بابان الثانية، فقد تأسست عام 1106 هـ

وكانت بلدة (قلاجوالان) عاصمة لها، ثم بنى إبراهيم باشا بابان عام 1199هـ / 1784م مدينة السليمانية واتخذها عاصمة له، وانتهت أيام الامارة عام 1367هـ / 1851 لتصبح خاضعة للإدارة العثمانية المباشرة. محمد أمين زكي، تاريخ الدول والامارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني، الطبعة الثانية المنقحة، لندن 1986، ص276-291، وص416-422.

2- الشيخ رضا طالباني هو من مشاهير شعراء كردستان وكركوك بالذات، وهو نجل الشيخ عبدالرحمان طالباني (خالص) الذي كان واحداً من أكابر شيوخ التصوف في كردستان ومن أبرز علماء وشعراء كركوك في القرن التاسع عشر. وقد طبع ديوان أشعار الشيخ رضا باللغات الكردية والفارسية والتركية لأول مرة في بغداد عام 1935 ولكن بصورة ناقصة، ثم أعيد طبع ديوانه مرات أخرى، منها طبعة جديدة في بغداد أيضاً تحت إشراف حفيده المحامي علي طالباني عام 1946، وطبعة ثالثة في إيران، وأخرى في السويد عام 1996 (وهما إعادة لطبعة 1946)، وطبعة خامسة في السليمانية عام 1999، وأخرى في أربيل عام 2000 وسابعة في أربيل أيضاً عام 2001. وقد كتب عن الشاعر وعن أشعاره العديد من الكتب والدراسات والبحوث، بعضها باللغة الإنجليزية كدراسة لجي.دي.ادموندز، كما نوقشت في 2 أيار 2001 رسالة ماجستير تحت عنوان: شعر الهجاء عند الشيخ رضا طالباني مقارناً مع ابن الرومي، أعدت من قبل السيد هاوکار رؤوف محمد أمين في كلية العلوم الإنسانية بجامعة السليمانية. صحيفة (الاتحاد) الأسبوعية الكردستانية، العدد 419 في 4 أيار 2001

3- يقول الشاعر في قصيدة مطولة باللغة الكردية عن إمارة بابان:

له بېرم دى سلیمانی که دارو لمولکی بابان بو

نه مه حکومی عه جه م ، نه سوخره کیشی ئالی عوسمان بو (ديوان الشاعر، طبعة 1946، القسم الكردي)

4- يقول الشاعر في قصيدة له باللغة الفارسية لدى زيارته قرية (بريفكان):

عزم ديار روم جو كردم ز شهرزور

افتاد در ديار بريفكان مرا عبور (ديوان الشاعر، طبعة 1946، القسم الفارسي)

5- بريفكان قرية تقع حالياً ضمن حدود محافظة دهوك بكردستان العراق، والشيخ نور الدين هو نجل الشيخ عبد الجبار بن الشيخ زين العابدين بن الشيخ شمس الدين المعروف بالقطب. وقد ولد عام 1205هـ وتوفي عام 1218هـ في قريته (بريفكان).

6- يقول الشاعر في بيت شعر له باللغة التركية:

موصل اولدى ولايت، نافع أفندي والي

ويل لكم رعية، كول باشوه أهالي

عطا ترزي باشي المحامي، كركوك شاعرلري (باللغة التركمانية) أي (شعراء كركوك)، الجزء الثاني، مطبعة الجمهورية، كركوك 1968، ص144.

7- شمس الدين سامي، قاموس الاعلام (باللغة التركية العثمانية)، مطبعة مهران، استنبول 1315هـ / 1898م. راجع أيضاً الدكتور هلكوت حكيم، كركوك مدينة النار والنور، مجلة (جريكه/الصرخة) التي كانت تصدر باللغتين الكردية والعربية في لندن، العدد الثالث، آب 1984، ص14 وما بعدها.

8- عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تاريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد 1947، ص284. وقد ورد فيه بصدد أسرة (آل النفطجي) وبلسان رئيسها المرحوم ناظم بن صالح باشا آل النفطجي أن نسب هذه الأسرة ينتهي "إلى قبيلة تركية كانت تسكن آسيا الصغرى (الأناضول)، ثم هاجر بعض أفرادها إلى العراق، وكان جد هذه الأسرة وهو (قهرمان آغا) هو الذي اكتشف منابع النفط في كركوك ووضع يده عليها وعلى الأراضي المجاورة لها".

9- عبدالمجيد فهمي حسن، المصدر السابق، ص284 بصدد آل النفطجي، وص301 بخصوص (آل أوجي).

10- دائرة المعارف الإسلامية (باللغة الفرنسية)، الجزء الخامس، وقد ألف ما يتعلق بـ (كركوك Kirkuk) فيها المستشرق (كرامرز)، ثم أضاف إليها (تومابوا) ملاحظات هامة قبل إعادة طبعها ثانية، ص147.

11- دائرة المعارف الإسلامية، المصدر السابق.

12- المصدر نفسه.

13- يتبين من بعض الوثائق البريطانية السرية أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد حذرت قيادة قواتها في جبهة العراق من التقدم شمالاً صوب حدود ولاية الموصل. فقد جاء في مذكرة سرية مؤرخة في 14 آذار 1915 موقعة من قبل السير آرثر هيرتزل مسؤول القسم السياسي في الخارجية البريطانية "أنه يجب عدم تجاوز سلسلة جبال حميرين بأي وجه من الوجوه، لما يمكن أن يترتب من مشاكل مع السكان الكرد في المنطقة". راجع كل من: Briton Cooper Bush, Britain, India and Arabs, P.40; and Marian Kent, Oil and Empire, P.120. وكانت بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا سابقاً بموجب معاهدة سايكس-بيكو السرية على أن تكون ولايتي بغداد والبصرة من حصة بريطانيا، وولاية الموصل لفرنسا، وهذا يعني أن هاتين الدولتين لم تكونان تنظران للعراق بحدوده السياسية الحالية ككيان واحد. راجع بحثنا الذي قدمناه في مؤتمر قانوني نظم في شهر تشرين الثاني عام 1999 من قبل مؤسسة أحمد للدراسات الكردية في واشنطن والذي نشر في:

An Analysis of The Legal Rights of the Kurdish People; Nouri Talabany, Southern Kurdistan in International Law, Virginia, USA 2000, P96.

(14) ibd., P.97

Stephen Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925, p.312n. Helmut Mezcher, (15) Imperial Quest for Oil, Iraq, 1910-1928, Oxford, 1976, p.76.

ومؤلفنا: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، الطبعة الثانية، لندن 1999، ص 47 و48. (يلاحظ أن دار الحكمة للطباعة والنشر في لندن التي تولت طبع ونشر الطبعة الثانية من الكتاب لم تضع اسمها عليه لأسباب غير معلومة لدينا!).

16- اكدت اللجنة الدولية بإجراء استفتاء شكلي بين الوجهاء والمختارين في الولاية عن طريق طرح أسئلة محددة عليهم. د.فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة إشبيلية، بغداد 1977، ص6.

17- مؤلفنا، منطقة كركوك، المصدر المشار إليه آنفاً.

18- بحثنا الذي قدمناه في الندوة التي نظمها نواب حزب الخضر الفرنسي في بناية البرلمان الفرنسي بتاريخ الخامس من شباط 2001 حول آثار الحصار الاقتصادي على العراق ووضع حقوق الإنسان فيه، وكان البحث بعنوان:

La Politique de l'Aarabization de la Region de Kirkuk par les Regimes Irakiens.

وأود أن سجل هنا للتاريخ ما سمعته من المرحوم توفيق وهبي، الوزير الكردي السابق في العهد الملكي الذي كان مقيماً في لندن، حيث قال أن رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري السعيد استشار عام 1956 عدداً من السياسيين والوزراء السابقين بسبب توتر العلاقات آنذاك بين الحكومتين السورية والحكومة العراقية، فاقترح البعض قطع خط أنابيب النفط بين كركوك وسوريا وإنشاء خط جديد بين كركوك والموانئ التركية، فرفض الاقتراح جملة و تفصيلاً قائلاً أنه لا يريد إلحاق ضرر بشعب سوريا، لكن النظام البعثي في العراق نفذ في الثمانينات ما رفضه نوري السعيد عام 1956.

19- د.وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية ووثائقية، لندن 1992، ص186، ومقال عدنان حسين في مجلة (الزمن) بعنوان: القضية الكردية، قصة أم المشاكل في العراق، العدد 26، ديسمبر 1997، ص7. وقد أشار الدكتور وليد حمدي إلي وثيقة بريطانية سرية تتضمن إثارة المندوب السامي البريطاني في العراق موضوع استخدام اللغة الكردية في كردستان طبقاً للالتزام الدولي المذكور، وذلك في اجتماع له مع الملك فيصل الأول بتاريخ 20 أيار 1930، مع الإشارة إلى عدم اتخاذ الحكومة العراقية أي إجراء بهذا الشأن وعدم تأسيسها منطقة تعليمية موحدة في المنطقة الكردية، ص186 من المصدر المشار إليه آنفاً.

20- الدكتور جبار قادر، كركوك: قرن ونصف قرن من التريك والتعريب، مجلة (الملف العراقي)، العدد 99، آذار 2000، ص42.

21- عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تأريخ مشاهير الألووية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد 1947، ص54

22- مؤلفنا، منطقة كركوك المشار إليه آنفاً، ص51

23- الدكتور أحمد نجم الدين، أحوال السكان في العراق، معهد الدراسات العربية، القاهرة 1970، ص109

24- مؤلفنا: منطقة كركوك، المصدر السابق، ص36. يلاحظ أن الدوائر البريطانية في العراق كانت قد قدرت عدد نفوس الكرد في لواء كركوك عام 1921 بـ (75000) والأتراك بـ(35000) والعرب(10000) واليهود بـ(1000) والكلدان بـ(600)، وهذه التقديرات البريطانية مستمدة من أرشيف السجلات المحفوظة في المكتبة العامة في ستوكهولم، حيث كانت السويد هي الدولة المشرفة على تنظيم عملية الاستفتاء في ولاية الموصل. وبلغت

نسبة الكرد في كركوك بموجب الإحصاء السكاني الرسمي لسنة 1957، 48,3% والعرب 28,2% والتركمانيان 21,4%. وبدأت بعد ذلك، خاصة منذ 1968، عمليات الترحيل والطرده الجماعي للقوميات غير العربية من كركوك، مما أفقدت الإحصائيات اللاحقة مصداقيتها وشرعيتها.

25- أود الإشارة هنا بوجه خاص لتجربتي الشخصية المبررة التي عشتها مع تلاميذ آخرين في مرحلة الدراسة الابتدائية في كركوك. فقد كنا نضطر لحفظ الكتب المدرسية عن ظهر قلب لأننا لم نكن نفهم منها شيئاً لكونها باللغة العربية. واستمرت معاناتنا هذه حتى فيما بعد، أي في المرحلة الثانوية، ولكن بدرجة أخف نسبياً.

26- راجع مؤلفنا: منطقة كركوك، المشار إليه آنفاً، ص51-56.

27- قدمت مذكرات عديدة إلى وزارة المعارف (التربية حالياً) من قبل ممثلي القائمة المهنية في انتخابات نقابة المعلمين في العراق بخصوص الحقوق الثقافية الكردية، كالتدريس باللغة الكردية والاهتمام بالثقافة الكردية وإنشاء مديرية تربية للإشراف على الدراسة الكردية في المنطقة الكردية، واعتبرت هذه المطالب - والتي أيدتها نقابة المعلمين المركزية فيما بعد- بمثابة (تهيئة لإنشاء جمهورية كردستان) من قبل قيادة الفرقة الثانية في كركوك، وعلى رأسها الجنرال ناظم الطبقجلي.

28- من بين الإجراءات التي اتخذها قائد الفرقة الثانية الجنرال ناظم الطبقجلي بعد وصوله كركوك بفترة قصيرة هي مفاتحته وزارة الداخلية لإقالة رئيس بلدية المدينة الكردي، وتعيين آخر تركماني بدلاً عنه وكان واحداً من رموز جماعة الإخوان المسلمين في المدينة.

29- مؤلفنا، منطقة كركوك، ص58

30- كتاب قيادة الفرقة الثانية / الاستخبارات / سري والمرقم 142/س في 19/1/1959 الموجه إلى رئيس أركان الجيش تحت عنوان "الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية".

31- عينت قيادة ثورة تموز اثنان من كبار الضباط العرب متصرفين للوائي السليمانية وأربيل، ومدنياً عربياً متصرفاً للواء كركوك هو السيد عبد الجليل الحديثي. فضلاً عن تعيين الجنرال ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية التي يقع مقرها ووحدات مهمة منها في مدينة كركوك. وكان لهذه الفرقة أيضاً وحدات أخرى في كل من مدن السليمانية وأربيل والموصل وقصبات قلعه دزه ورواندوز وعقره. وكان معظم منتسبي هذه الفرقة من ضباط وضباط صف وجنود من الكرد، يليهم العرب والتركماني والأشوريين من أبناء المنطقة الشمالية بوجه عام.

32- عاتب عبد السلام عارف - بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم - زميله فؤاد عارف لمنعه إياه من قتل عبد الكريم قاسم في مكتبه في وزارة الدفاع عام 1958، حيث كان موجوداً معهما أيضاً. فقد عاد عبد السلام عارف

فجأة من ألمانيا الغربية التي عين سفيراً فيها اثر خلافه مع قاسم، وتوجه من المطار مباشرة إلى وزارة الدفاع لمقابلة قاسم ناويا قتله. والراجح أنه لولا وجود فؤاد عارف في مكتب قاسم وأخذه المسدس من يد عبد السلام، لوقعت جريمة قتل قاسم في تشرين الأول عام 1958، وليس في شباط 1963 لدى نجاح انقلاب 8 شباط 1963.

33- أرسل قائد الفرقة الثانية في كركوك عدداً من الكتب السرية إلى وزارة الدفاع بشأن الحالة السياسية في كركوك، منها كتاب قيادة الفرقة /الاستخبارات المرقم ح - ش - 3-914 في 1958/9/9 حول (مذكرة المدرسين الأكراد إلى وزارة المعارف حول رفع مستوى الثقافة في كردستان خاصة)، وكتاب الفرقة / الاستخبارات المرقم ح - ش - 3-17 في 1959/ 1/ 6 حول (مراجعة نقابة المعلمين في كركوك حول بعث مديرية معارف كردستان)، وكتاب قيادة الفرقة أيضاً/ الاستخبارات المرقم 1 س / 142 في 19 / 1/ 1959 حول (الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية). وقد نشرنا النصوص الكاملة لهذه المراسلات السرية لقيادة الفرقة الثانية في مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه آنفاً (الملاحق)، ص113-120

34- الدكتور نوري طالباني، العلاقات الكردية -التركمانية، مجلة (راية الإسلام) التي تصدر في لندن، السنة الخامسة عشر، العدد الأول، آذار 2001، ص2.

35- مؤلفنا، منطقة كركوك، المصدر السابق، ص65.

36- ساهم بعض المرتزقة الكرد أيضاً في قتل بعض وجوه كردية معروفة داخل كركوك لقاء دراهم معدودات. وقد اعترف بعضهم فيما بعد بان عدداً من التركمان - وكشفوا عن أسمائهم - اتصلوا بهم وأعطوهم المال والسلاح لقتل أشخاص محددين بالاسم. ونشير هنا بوجه خاص للمعلومات التي أدل بها المدعو لطيف فرقاني روزباني الذي كان يسكن حي شوريجه بكركوك، واعترف فيها باستلامه مبلغ 800 دينار مع مسدس لقاء كل جريمة قتل

ارتكبتها. وكان الأفراد الذين يتصلون به يؤكدون له أن الأجهزة الأمنية لن تلقى القبض عليه، وغالباً ما كانوا يطالبونه بتحديد وقت ومكان ارتكاب الجريمة لكي يبتعد عناصر الأمن عن المكان والزمان المحددين!

37- ذكرنا أسماء جميع القرى الكردية المجاورة لكركوك والقريبة من المنشآت النفطية التي دمرها النظام البعثي عام 1963 في مؤلفنا : منطقة كركوك المشار إليه أعلاه، ص68. وتعود ملكية قريتان من تلك القرى المدمرة لأسرتنا، الأولى هي (سونه كولي) المجاورة للحدود الشمالية لبلدية كركوك، والثانية قرية (عمشه) الواقعة بالقرب من الطريق العام بين كركوك-دوبز.

38- برزت فكرة الاستيطان في منطقة كركوك بدافع الهيمنة على منابع النفط الموجودة فيها أثناء المفاوضات التي جرت بين النظام العراقي وبين وفد من (الجيبة الكردستانية) في أواسط عام 1991. فأثناء الحديث عن حدود المنطقة الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، كان وفد النظام يستعين بجرائد تفصيلية للمواقع التي تتوافر فيها منابع النفط. ولاحظ الجانب الكردي أن وفد النظام كان يصير على وجوب اعتبار المناطق التي تتوافر فيها منابع النفط

خارج حدود المنطقة الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، بينما لم يكن متشدداً بشأن الأماكن الأخرى التي لا تتواجد فيها حقول النفط. وفي ذلك يشبه أسلوب تفاوض وتعامل النظام العراقي مع الكرد، مع طريقة تفاوض وتعامل النظام الإسرائيلي مع الوفد الفلسطيني لدى التفاوض معهم بشأن تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تكثر فيها منابع المياه القريبة من الجمعات الاستيطانية الإسرائيلية. وهو ما فعله أيضاً العنصريون الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك وفي كوسوفو أيضاً. راجع مقال الكاتب الإسلامي فهمي هويدي: الأكراد شعب الله المختار، كركوك سبقت كوسوفو في خطط الاقتلاع والإبادة، مجلة (المجلة)، العدد 1005، 16- 1999/5/22.

39- وهذا ما وقع لي شخصياً، حيث منعت من العودة إلى بلدي كركوك بعد إحالتي على التقاعد كأستاذ في جامعة بغداد لأسباب سياسية عام 1982، فاضطرت إلى الاستقرار في مدينة أربيل. وقد أخرجني سائق سيارة الحمل الذي نقل أثاث دارنا من بغداد إلى أربيل أن أحد عناصر دائرة أمن كركوك رافقه من نقطة مدخل مدينة كركوك على الطريق العام بينها وبغداد، لحين وصول السيارة إلى نقطة الخروج منها على الطريق العام بين كركوك - أربيل، ليتأكد من خروج السيارة من كركوك!

40- راجع بشأن جميع هذه الممارسات العنصرية للنظام العراقي ضد الكرد من أبناء مدينة كركوك، مؤلفنا المشار إليه آنفاً، ص71-77.

41- بنيت أحياء (الكرامة) و(شهداء قادسية صدام) و(الإسكان) القديم والحديث في منطقة (جوار باغ) التي تقع في شمال شرقي المدينة، قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية، وكانت تضم بستانا كبيرا ومزارع عائدة لأسرة طالباني. وكانت هذه البساتين والمزارع مرتعا للناس خلال فصل الربيع بوجه خاص، حيث كانوا يذهبون للتمتع بجمال الطبيعة وقضاء أوقات التسلية البريئة فيها، كما كانت فيها اكثر من كهريز للماء ويمر عبرها أيضا - حتى أواسط الخمسينات - جدول للماء لسقي البساتين فيها وتزويد التكية الطالبانية بالماء. وكان الجدول متفرعا من نهر (الخاصة)، بالقرب من (أشه سوركه) شمال شرقي المدينة، علي طريق يارولي - كركوك.

42- كانت مدينة كركوك مقراً لقيادة الفرقة الثانية وكان معظم منتسبيها من ضباط وجنود من الكرد. ومنذ بداية الستينات تحولت المدينة وأطرافها تدريجيا إلي ثكنة عسكرية كبيرة تضم العديد من الفرق العسكرية ثم قيادة الفيلق الخامس ومعسكر خالد المطار العسكري الكبير والعديد من المنشآت العسكرية الأخرى والتحصينات العسكرية التي تحيط حاليا بالمدينة من أطرافها الأربعة. وتشبه كركوك حاليا المستوطنات الإسرائيلية الكبيرة المحاطة بالتحصينات العسكرية من جميع جوانبها.

43- رغم أن المؤسسة العسكرية كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في كردستان، وكان بإمكانها استخدام الأسلحة الكيماوية أيضا، إلا أنه لم يكن بإمكانها حماية المستوطنات في المناطق الواقعة في شمالي وشرقي كركوك ذات التضاريس المتموجة، وذلك خوفا من هجمات المقاتلين الكرد عليها. وكان أمن المستوطنات العربية يتمتع بأهمية قصوى لدي النظام العراقي، لذلك اقتصر إنشاء المستوطنات العربية في المناطق السهلية من المحافظة حتى عام 1996

44- كتب الكثير عن الأنفال وعن ضحايا هذه الجريمة الكبرى، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أسماء بعض من كتبوا عنها باللغة الكردية، من بينهم طه سليمان، في ظل الأنفال، الجزء الأول، مطبعة ناسا، السليمانية 1999، و هه فال أبو بكر، الأنفال بين شراسة العدو وعدم اكتراث الأصدقاء، مجلة (كركوك)، العدد الأول، السنة الثانية، صيف

2000، ص 57 وما بعدها، والدكتور معروف عمر كول، الأنفال مرحلة لتتقيد جريمة الإبادة، مجلة (كركوك)، العديدين الثاني و الثالث، خريف 1999، ص7 وما بعدها.

45- مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه سابقا، ص109.

46- سجل العديد ممن شاركوا في تحرير مدينة كركوك ذكرياتهم وأدوارهم فيه، نشر بوجه خاص إلى ما نشرته مجلة (كركوك) في عددها الرابع الصادر في ربيع عام 2000، ص55-86. ويؤكد معظمهم أن المقاتلين الكرد

كانوا يستقبلون بحفاوة ليس من قبل المواطنين الكرد وحدهم، بل من قبل المواطنين التركمان والأشوريين والعرب من سكان المدينة. وتعرضت الأحياء الكردية إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، خاصة بعد تعرضها من جديد لهجوم شرس شنته القوات الخاصة وقوات (مجاهدي خلق) الذين فتكوا حتى بالجرحى الراقدين في المستشفيات، مما أجبر الناس على الخروج من كركوك والتوجه نحو السليمانية وأربيل، فقامت تلك القوات و(العرب الوافدين) بنهب ممتلكاتهم.

47- نشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة الكردية لحقوق الإنسان في بريطانيا ومنظمات حقوق الإنسان في كردستان والمراكز التي تأسست للدفاع عن حقوق أبناء كركوك، خاصة المرشحين والمؤنقلين منهم، في كل من السليمانية وأربيل وفي أوروبا، نشرت قوائم بأسماء المرشحين مع بيان تأريخ طرد كل عائلة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى القوائم التي نشرتها مجلة (كركوك) في عددها الخامس، ومجلة (هاواري كركوك) في عدديها الثالث والرابع، وفي الدراسة القيمة التي نشرت في السليمانية تحت عنوان (أربع سنوات في خدمة

المرحلين عن كركوك) التي تتضمن أسماء وعناوين وتاريخ طرد آلاف العوائل الكردية خلال السنوات 1996، 1997، 1998 و1999.

48- كانت نسبة القومية الكردية في لواء كركوك بموجب إحصاء عام 1957، 3،48٪، وانخفضت في إحصاء عام 1977 إلى 53،37٪، بينما ارتفعت نسبة القومية العربية من 2،28٪ في إحصاء عام 1957 إلى 14،44٪، والقومية التركمانية انخفضت نسبتها من 4،21٪ في إحصاء عام 1957 إلى 13،16٪ في إحصاء 1977. وتوضح هذه النسبة العالية في الارتفاع والانخفاض السريع وغير الاعتيادي أساليب النظام ولجوئه لإجراءات قسرية

وغير طبيعية، من بينها ترحيل عشرات الألوف من العائلات الكردية وآلاف من العائلات التركمانية جبراً عن كركوك وأطرافها، مع جلب المزيد من العائلات العربية من مناطق أخرى من العراق لتوطينها في هذه المدينة وفي أطرافها. وبطبيعة الحال ستكون نتائج إحصاء عام 1997- غير العلنة لحد الآن- أكثر دلالة في فضح ممارسات النظام، خاصة بعد إجباره المواطنين الكرد على (تصحيح قوميتهم) وترحيل من لم يملأ تلك الاستثمارات الشاذة إلى

المناطق المحررة من كردستان، مع استمراره في جلب الألوف من العوائل العربية لتوطينها في المنطقة. راجع الدكتور خليل إسماعيل خليل، البعد القومي لسياسة (الترحيل والتجميع) في محافظة كركوك، مجلة (هاواري كركوك)، العدد الأول، أيلول 1998، ص 128 وما بعدها.

49- خطاب عزة الدوري في كركوك في بداية أيلول 2000، وتأكيد على ذلك في كلمة أخرى أمام المسؤولين البعثيين والعسكريين في المدينة في اجتماع آخر له بمناسبة وجوده فيها. جريدة (الحياة) ليوم 21 أيلول 2000.

50- في مذكرة أرسلت إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن وجميع الهيئات الأخرى في المنظمة الدولية وعدد من دول العالم، وجه (مركز كركوك للبحوث والدراسات) مع (122) تنظيماً مدنياً وحزبياً سياسياً كردستانياً من داخل وخارج كردستان، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات والشخصيات المهتمة بحقوق الإنسان في أوروبا، طالبوا فيها المجتمع الدولي بوضع المناطق الكردية الخاضعة لسيطرة النظام تحت إشراف دولي تطبيقاً للقرار الدولي رقم 688 لسنة 1991 بسبب ممارسة النظام العراقي لسياسة التطهير العرقي ضد القوميات غير العربية فيها. وجاء في المذكرة أيضاً أن هذا الطلب وبتماشي مع القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي في مناطق أخرى من العالم تعرضت هي أيضاً لسياسة التطهير العرقي. راجع نص المذكرة المنشورة في ملحق مؤلفنا:

Arabization of the Kirkuk Region, Published by Kurdistan Studies Press in Sweden, Uppsala, 2001, p.131.